

مجتمع المعرفة والتحديث السياسي؛ دراسة في الامكانيات والعوائق في المجتمعات العربية -المجتمع العراقي نموذجاً-

د. علاء عبد الرزاق

تدريس العلوم السياسية- جامعة بغداد

The topic area of that's paper dealing with Knowledge, information technology and Political Modernization, possibilities and restrictions in Arabic societies, needless to say that's political modernization associated with knowledge and information technology, its consider as The main incubator of many liberal and new liberal developments at the first of Millennium.

The research argued to link the possibilities of an advanced knowledge society with political modernization. It must be said that a large number of the values of the knowledge society and its achievements are inseparable from the areas of freedom and the building of social, political and institutional contracts in support of the rule of law and law.

يرتبط مجتمع المعرفة كما برز كمفهوم في نهاية القرن الماضي وبداية عصر الالفية الثالثة بمقدمات واليات التحديث السياسي والداعم لكثير من التطورات السياسية الليبرالية والليبرالية الجديدة.

ولعل مثل هذا الترابط يبدو واضحاً وجلياً إذا ما رجعنا للمبادئ الصادرة عن القميتين العالميتين لمجتمع المعلومات قمة جنيف في العام 2003 وقمة تونس في العام 2005 وارتباطهما الوثيق بمفردات حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العام 1948ن ومواثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي توالى بعد ذلك في الاعوام 1966 و1976، ويدعمه ايضا تقرير منظمة اليونسكو والذي ينادي بمبدأ الحق في المعرفة ودفاعه عن مبدأي التسامح والتضامن، ويتم تأطير بعض بنود حقوق الانسان في إطار الدفاع عن قيم الشفافية والاصلاح الديمقراطي كشرط من شروط تهيئة البيئة التمكينية للمعرفة حيث يتحول الحق في المعرفة والحق في النفاذ الى المعلومات وكذلك حق الاختلاف إلى مسلمات لإقامة مجتمع المعرفة والنهوض بالأداء المعرفي وبطبيعة الحال تواجه المجتمعات العربية في علاقاتها بالمجتمعات المتقدمة نمط علاقة الغلبة والذي ازداد صلابة بفعل تناقضات مجتمع المعرفة ولم يعد هنالك تردد في إعلان قوة وقيمة المعرفة ونفوذ من يمتلكها بحيث أصبحت فجوة المعرفة ترادف الضعف والفقر والهامشية ثم التبعية والرضوخ.

وبالمقابل تتميز نزعة التحديث السياسي بقدرتها على ترسيخ قيم سياسية مرتبطة بالأنموذج الليبرالي الجديد وهي تلتقي بخيارات سياسية واستراتيجية داعمة لمصالح الاقوى أي مصالح من يمتلك

المعرفة ويوظفها في إدارة العالم وفي ظل الهيمنة المعرفية للدول المتقدمة تغدو هنالك تناقضات واضحة بين اهداف السياسة الاقتصادية في اقتصاد المعرفة والاهداف السياسية في المشروع السياسي الديمقراطي، إذا ما تم عد الاخير بمثابة الصانع لشبكة المؤسسات والقوانين المتحكمة في العالم.

يسعى البحث للربط بين امكانيات قيام مجتمع معرفي متقدم وقيام تحديث سياسي وذلك نابع من الايمان بالأهمية التي يتركها العامل السياسي في التمكين شروط قيام مجتمعي معرفي حديث وتكاد تكون العلاقة متبادلة بين نوعية النظام السياسي وسعيه لامتلاك أدوات وتقنيات مجتمع المعرفة وتأثير المعرفة بالمقابل على طبيعة النظام السياسي وإمكانيات تحديثه. ولابد من القول إن عددا كبيرا من قيم مجتمع المعرفة ومنجزاته لا يمكن فصلها عن مجالات الحرية وبناء عقود اجتماعية وسياسية ومؤسسية داعمة لدولة الحق والقانون.

لا بد من القول إن ازمات التحديث السياسي في العراق والذي هو كما هو الحال مع باقي بلدان المشرق العربي متأتية بالدرجة الاساس من الرغبة بتقليد واستنساخ الانموذج السياسي الغربي بمخرجاته المتعددة منذ منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي متناسية إن المشروع السياسي الديمقراطي الليبرالي قد تبلور وتشكل في الغرب في سياق تجارب تاريخية طويلة بل ما يزال أصلا في طور التشكل وهو يواجه تحديات جديدة يطرحها مجتمع المعرفة، وهو الامر الذي يطرح العلاقة الجدلية بين المعرفة والحرية والتي تعد ضرورية وحتمية في المجتمع العربي لرفع كثير من القيود التي تحد من اطلاق الابداع وتهيء السبل الموصلة إلى مجتمع المعرفة.

إن توسيع دائرة الحرية بمقارباتها والياتها يساعد المجتمع العراقي في عملية توطين اليات وقيم مجتمع المعرفة ولاسيما بعد فشل الاصلاح السياسي منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولا لهزيمة العام 1967، ومن ثم مخرجات حرب الخليج الثانية في العام 1991، ومن ثم اجتياح العراق وتغيير نظامه السياسي في العام 2003، لذلك بدأت النخب العربية باستخدام مفردات اخرى تسعى عن طريقها لإيجاد انتقال ديمقراطي متفق عليه بهدف تجاوز مظاهر التراجع والخلل الساندين في مظاهر الحياة السياسية العربية.

إن الفرضية الاساسية التي ينطلق منها البحث تركز على وجود علاقة جدلية بين التحديث السياسي وتطوير اليات وأدوات النظام السياسي وتبني القيم الخاصة بالمجتمع المعرفي الحديث، وتستدعي الفرضية تقسيم البحث لمبحثين يتناول الاول منهما مفهوم التحديث السياسي ومعوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي ومن ثم يتناول المبحث الثاني مفهوم مجتمع المعرفة وأدواته ومن ثم الترابط بين مجتمع المعرفة ومخرجاته ووجود تحديث سياسي ينقل المجتمع العراقي لبنى سياسية أكثر تحديثاً وأكثر تقبلاً للمستجدات المعاصرة.

المبحث الأول: في تحديد المفاهيم أولاً: مفهوم المعرفة:

تستخدم المعرفة في الموروث اللغوي العربي على إنها نقيض الجهل، ويطلق اسم العارف على من يتقن عملاً يقوم به وعندما تبلورت اختصاصات معرفية عديدة في الفكر العربي الاسلامي أضحى العارف محصلاً للمعرفة وحاملاً لها كما يشار للعارف بكونه المختص في دقائق المعلومات في مجال معرفي بعينه.

واما في العصور التي شهدت تلاقحاً ثقافياً بين الحضارة الاسلامية والحضارات الاخرى فقد تغير لحد ما مفهوم المعرفة لتصبح عند الجرجاني دالة على ما وضع ليدل على شيء بعينه أي إنها إدراك الشيء على ما هو عليه وهنا ظهر التمييز بين المعرفة والعلم.¹

ويرى بعض المعنيين بان المعرفة قد تعني في جزءا منها العلم إذا ما دلت على الادراك مطلقاً تصوراً كان أو تصديقاً، والمعرفة اما أن تكون استدلالية وهو الاستدلال بالآيات على خالقها، واما أن تكون شهودية ضرورية وهو الاستدلال بناصب الآيات على الآيات.

ولقد بقي مصطلح المعرفة يشير إلى الدلالات اللغوية التي ثبتتها معاجم اللغة العربية حتى مطلع عصر النهضة العربية الي الحقبة التي شهدت الاتصال الثقافي بين العرب والغرب في نهايات القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر وأضحت تدل على الانتاج العقلي والفلسفي والبحث في مختلف العلوم والنظريات، ثم تطورت في العقدين الاخيرين تحت تأثير العديد من المتغيرات والمستجدات في اسس المعرفة وقواعدها بما في ذلك الاسس الفلسفية والعلمية والثقافية وانتقالها من الاقتصار على النخب إلى كونها أصبحت حقاً لجميع افراد المجتمع ومتطلباً للتنمية الانسانية.²

لقد توفرت جملة من الاليات والسبل التي دفعت بالمعرفة للقيام بدور أكبر من مدلولاتها اللغوية السابقة في اللغة العربية فمع ثورة التقنيات الخاصة بالمعلومات انتقل المجتمع الانساني الى عتبة عصر جديد أضحت فيه المعرفة محصلة مزج بين تقنيات عالية وخبرة انسانية متطورة وتولد من جراء ذلك

¹ . نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، اربد-الاردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص:15، وللتفصيل أكثر عن التمييز بين المعرفة والفكر والثقافة، ينظر: David Sill, International Encyclopedia of Social Science, Volume(7), Macmillan Co, New York, 1972, p:399

² . علاء عبد الرزاق، ازمة الهوية في الفكر العربي المعاصر بين الاصاله والمعاصرة، عمان، دار امجد، 2018، ص:42

انقلاب في كثافة ووفرة المعرفة وفي توسع الادوار الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية الجديدة التي توفرها مجالات وعوالم الانتاج المتنوعة لصانع لمجتمع المعرفة.¹

ويمكن تعريف المعرفة على إنها الاطلاع على الوقائع أو الحقائق أو المبادئ سواء عن طريق الدراسة أو التقصي فقد يراد بالمعرفة إدراك البيانات والمعلومات والارشادات والافكار التي يحملها الإنسان ويمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجيه السلوك البشري فردياً أو جماعياً، كما انها تعني المعلومات المتزاوجة مع الوسائل العلمية والتي يزداد تأثيرها ازدياداً كبيراً عند تقاسمها.²

من المعروف إن الثورة الصناعية الأولى والتي أدخلت أوروبا العصور الحديثة منذ ما يقارب من ثلاثة قرون ونيف، ولقد تلتها ثورة صناعية ثانية أدخلت العالم في خضم حضارة أطلق عليها اسم الحضارة العلمية التكنولوجية. ولقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرات هائلة وجوهرية في مختلف الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ألحقت هذه الثورة تغييرات هائلة في بناء المجتمع وبتكوين الإنسان والقيم التي يتبناها، وهذه التغييرات قد لحقت بتكنيك الصناعة، وبطابع العمل، وبصورة الحياة الإنسانية على حد سواء وعلى الرغم من توالي وتسارع عمليات التغيير المرافقة للتحويلات التكنولوجية، فإن إدراك المجتمعات الإنسانية لعمق التغيير الذي يأخذ مجراه مازال مفتقراً لشمول النظرة، لدرجة إن عددا كبيرا من المجتمعات لا تزال مفتقدة لمتطلبات الثورة التكنولوجية ولاتجاهاتها. ليس ذلك فقط بل إن بعض العلوم الاجتماعية (بوتقة الهوية ومعملها) قد بدت مبهورة من هذا التقدم العلمي والتكتيكي المذهل. وعاجزة عن رصد اتجاهاته وأثاره. ولقد تشعبت هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الى مجموعة من الثورات العلمية والتكنولوجية والتي كان في مقدمتها ما عرف باسم ثورة التكنولوجيات الدقيقة (Micro technologies) ذات التطبيق والأثر الكبير على مجموعة من العلوم الطبيعية وغير الطبيعية وعلى مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهنالك أيضا ثورة الإلكترونيات الدقيقة "micro electronic" وتكنولوجياتها وتطبيقاتها الهائلة في أكثر من علم ومجال، ولا يمكن بأي حال فصل ثورة تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة عن ثورة المعلومات التي أخذت تغير المعطيات الأساسية للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهنالك أيضا ثورة تكنولوجيا علم الحياة وثورة هندسة المكونات الوراثية. وهنالك أيضا ثورة في التكنولوجيات التي يستخدمها علماء الأرض في اكتشاف الموارد الطبيعية التي تختزنها الأرض وقعر البحار والمحيطات. كما إن هنالك ثورة في مجال خلق موارد جديدة يمكن استخدامها في مجالات عديدة وبالأخص في مجال البناء وفي صناعة بعض مستلزمات الثورة

¹ حسن صعب، الانسان العربي وتحدي الثورة العلمية التكنولوجية، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة (2)، 1981، ص: 78

² Goldman.A.I. Simulating Minds, The Philosophy, Psychology and neuroscience of mind reading, first edition, Oxford University press, 2006, pp: 22-23

التكنولوجية.¹ ويمكن القول إن هذه الثورات قد اختزلت برمتها تغييرات هائلة مرت عليها البشرية منذ عشر قرون خلت، فلم تعد التكنولوجيا قرينة التكنيك والآلات فقط. فهي تشمل إحداث ردة الفعل الكيميائي، وطرق تربية الأسماك وزراعة الغابات وإضاءة المسارح، وإحصاء الأصوات وغيرها. وللتدليل على حجم التغيير الذي ترافق مع الثورة العلمية والتكنولوجية أن نقيس حجم التغييرات التي طرأت على وسائل النقل والمواصلات على سبيل المثال بعد هذه الثورة مقارنة بالحقب الزمنية التي سبقتها، فمثلا كانت أسرع وسيلة نقل عام 6000 قبل الميلاد هي قافلة الجمال والتي كانت تسير بمتوسط (8 أميال في الساعة وظل هذا المستوى بلا تعديل الى حوالي 1600 للميلاد عندما اخترعت العربية ذات العجلات، وارتفع معدل السرعة الى حوالي (20 ميلا في الساعة كحد أقصى. وعندما اخترعت أول قاطرة بخارية عام 1825 (الثورة الصناعية الأولى) لم تزد سرعتها على (13 ميلا في الساعة وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر، وبفعل القاطرات البخارية المتطورة استطاع الإنسان أن يصل لأول مرة في تاريخه الى سرعة مقدارها (100 ميل في الساعة. أي إن الجنس البشري قد احتاج الى ملايين السنين ليصل الى هذا الرقم في سرعة الانتقال، ولكنه احتاج الى ثمانية وخمسين عاما فقط ليصل بهذا الحد الى أربعة أمثاله، حيث استطاع في عام 1938 أن يطير بسرعة (400 ميل في الساعة، ثم اقتناه الأمر عشرين عاما فقط لمضاعفة هذا الحد وفي الستينات من القرن العشرين وصلت سرعة الطائرات النفاثة الى (4000 ميل في الساعة. كما استطاع الإنسان أن يدور حول الأرض في كبسولات الفضاء والتي تسير بسرعة (18000 ميل في الساعة. والواقع إننا إذا ما قمنا بفحص أي شيء في المسافات التي قطعناها، والارتفاعات التي وصلت إليها البشرية في العقود الأخيرة، سواء بقوى التدمير التي تمتلكها، والمعادن المستخرجة نجد إن هنالك اتجاه دائم الى التسارع، فمئات بل الآلاف من السنين تمر، ثم فجأة في عصرنا تتحطم الحدود وتحدث الانطلاقة الى الأمام.² ولقد ترافق مع هذه التغييرات التقنية، تغيير في تنظيم المعرفة القائم على التجزئة والتخصص الى المعرفة التركيبية والتحليلية. كما حصل ثمة تغيير جوهري آخر حادث في بنية المعرفة وهو موت مسلمة الثبات. فالمسلمة القديمة تفيد بأننا عندما نقتنص معرفة أو معلومة ما فإنها تظل هكذا الى ما نهاية، في حين انه بسبب سرعة التغيير واكتشاف ان المعرفة برمتها عابرة ومؤقتة وإنها مجرد نماذج عقلانية أو

¹ . انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص:198

² . الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة: محمد علي ناصف،، واحمد كمال ابو المجد، القاهرة، دار نهضة مصر، 1990، ص:26

تصورات للواقع، وان منافع هذه النماذج مؤقتة، وهذا كله من شأنه ان يجتث ما يسمى بالمسلمات الأبدية والكلية.¹

ولابد من التأكيد هنا على حقيقة أساسية الا وهي ان وفرة المعلومات التي يوفرها العصر الحالي لا تعني باي حال من الاحوال توفر المعرفة أو امتلاك المعرفة، ففي الوقت الذي يتواجد فيه إفراط معلوماتي فهذا يعني ضرورة وجود تنظيم للمعلومات وترشيحها وتنقيتها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عملياً في حل المشكلات.²

لا بد من القول ان الحديث عن مجتمع المعرفة هو حديث عن افق تاريخي مفتوح وفي طور التشكل، وتشير مفردة المعرفة إلى محصلة الجمع بين المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم، وهذه المحصلة تتيح بناء المعرفة وتفتح افاق لا حدود لها من سيطرة الانسان على الطبيعة، وذلك بامتلاك موارد وانظمة في مجال العمل والمعرفة والانتاج، وبطبيعة الحال فان المجتمعات الرائدة في مجال تقنية المعلومات وتطوير أنظمة التعليم المبدعة للابتكارات والاختراعات في جامعاتها ومراكز بحوثها هي المجتمعات الاقرب لمجتمع المعرفة، فضلاً عن توافرها على بيئة تمكينية ومؤسسات وقوانين وقاعدة صلبة من الحريات الفردية والسياسية المحفزة على الانتاج واستخدام المعرفة.³

ولابد من التأكيد هنا على الارتباط بين مجتمع المعرفة والتحديث السياسي من واقع التعريف الذي يضع لمجتمع المعرفة بعده ذلك المجتمع الذي يحسن من استعمال المعرفة في تفسير اموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيده وفي عقلنة سياساته، وهو المجتمع الذي ينتج المعرفة لمعرفة خلفيات وأبعاد الامور من اقتصادية وعلمية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية، ولقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة والذي أضحى يعتمد على المعرفة كثرة أساسية أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها، وعن طريق هذه الموارد المعرفية يمكن انتاج الكسب واستثمار الطاقات الانتاجية بشكل كامل. كما تعد ثقافة الأبداع والابتكار مصدر الميزة التنافسية للاقتصاد المعرفي ولقد استولت مفاهيم الابداع والابتكار على عقول صناع السياسة والاقتصاد كوسيلة لزيادة الدخل الوطني والفردى وتخفيض معدلات البطالة،

¹ .. الفن توفلر، بيان عن حضارة الموجة الثالثة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لمنتدى ايبكول حول بزوغ حضارة الموجة الثالثة، المنار، العدد(54)، حزيران 1990، ص:121

² .يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الثقافية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الالف كتاب، 1986، ص:18

³ . ادوارد دوبرنوت، مقاومة التغيير التقني، بحث مقدم لمنتدى ايبكول حول انحلال الحضارة الصناعية وبزوغ حضارة الموجة الثالثة، المنار، العدد(54)، حزيران، 1990، ص:114

كما عدت الصناعات الابتكارية والابداعية التي تتعدد تعريفاتها عنصراً مهماً واساسيا في تكوين الاقتصاديات المتقدمة.¹

مفهوم التحديث والتحديث السياسي

يمكن تعريف التحديث على إنه مفهوم يشمل احداث تحول شامل وبنوي في المجتمع التقليدي ومؤسساته والانتقال بها لمرحلة المجتمع الحديث، وهذا يعني إحلال التكنولوجيا الحديثة والمؤسسات الحديثة في المجال السياسي بدلاً عن المؤسسات التقليدية التي ترتبط بمجتمع تقليدي مثل القبيلة أو التجمع على أساس مذهبي أو ديني.

كما يدل التحديث السياسي على الحركية المستمرة التي يجري بواسطتها الانتقال من الاشكال القديمة للتنظيم السياسي إلى الشكل الحديث وبالتالي فهي عملية مطردة غير نهائية تكسب النظام القائم فعالية جديدة تؤهله للتكيف والملائمة مع الراهن عن طريق اكتساب الخصائص الجديدة التي تستجيب للتحديات الحادثة في واقع الاجتماع السياسي.²

وعملية التحديث السياسي تستلزم أصلاً تغيير بنى المجتمع السياسي وتغيير هذه البنى يعني فيما يعنيه توسيع السلطة التي تتمتع بها الحكومة ومركزيتها وايجاد تكامل في البنى والوظائف السياسية، وكذلك ازدياد المشاركة الشعبية في العملية السياسية وتعميق الهوية الوطنية والقدرة على حل المشاكل التنموية وغيرها من التحديات والقدرة على اتعلم والتطور المستمر في اداء الوظائف السياسية وتشكيل المؤسسات السياسية.³

كما يعني التحديث السياسي ترشيد السلطة السياسية بمعنى استبدال السلطات التقليدية المتعددة الدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية موحدة وعلمانية وقومية وتمايز وظائف سياسية جديدة وتنمية بيئات متخصصة لممارسة هذه الوظائف. والمشاركة السياسية المتزايدة في السياسة من لدن جماعات اجتماعية في المجتمع.

ولقد طرح منظرو التحديث السياسي فكرة الخط الاحادي للتاريخ والتقدم المجتمعي لاعتقادهم بضرورة مرور المجتمعات النامية بالمراحل ذاتها التي مرت بها المجتمعات المتقدمة، في حين يشير الواقع إلى إن عملية التحول في المجتمعات النامية ومنها بطبيعة الحال المجتمعات العربية لم تكتمل بعد نحو التحديث، ولا سيما تلك المرتبطة بالبنى الاجتماعية والثقافية.

¹ . علاء عبد الرزاق، مراكز البحث العلمي في العراق، الواقع، التحديات، اليات العمل، المؤتمر الدولي لمنظمة فاعلون (الجزائر، جامعة المنستير، تونس، 2017، ص:22).

² . حسن عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص:23

³ . مازن غرايبة، السياسة المقارنة، واقع الحقل ومستقبله، مجلة اتحاد الجامعات العربية، 1999، ص:179

وترتكز نظرية التحديث السياسي على ثلاث عناصر يتجسد الاول بالعنصر القيمي أو النسق القيمي بحيث تدعو لتنفيذ القيم وجعلها قادرة على توزيع القوة في المجتمع لتحقيق ديمقراطية حقيقية وليست شكلية أو مؤسساتية وهذا بدوره يتحقق عن طريق الاقرار بالتعددية داخل نسق قيمي فعال.¹ واما العنصر الثاني فيتجلى بالتأكيد على دور النخبة في صياغة سلطة سياسية تشاركية، تدعم المشاركة السياسية لمعوم فئات المجتمع، واما العنصر الثالث فهو التأكيد على العامل الاقتصادي وعده مركزياً في تطور الدولة ككل وتحوله من نظام تقليدي لأخر حديث.

ولابد من القول إن التحديث السياسي يعني قدرة النظام السياسي على التكيف مع التغيرات الحاصلة في طبيعة النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية احتياجات ومتغيرات سياسية. إلا أن هذا التطور السياسي غالباً ما يكون بحاجة لظروف تستوعبه ويتم عن طريق التحديث إرساء سياسات عامة وبنى جديدة تحافظ على عملية التطور وتمنع أي تفكك أو انقلاب من لدن النظام على ذاته عن طريق انتاج شكل جديد للنظام السياسي لا يملك القدرة على الاستجابة لتحديات التحديث.²

ولعل هذا التحدي هو ما دفع الباحثين السياسيين إلى التأكيد على عملية التنمية السياسية بوصفها عملية تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل مع خمس مشكلات اساسية تشكل صلب الازمات التي تخص التحديث في المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية وهي ازمة الشرعية والهوية والمشاركة والتغلغل والاندماج والتوزيع، وبذلك يكون التحديث السياسي هو القدرة على الانتقال من نظام سياسي شمولي أو ديكتاتوري لنظام ديمقراطي تعددي في ظل عملية لا تخلو من تعقيدات.³

ولعل التساؤل الذي يطرح هنا هو كيف يمكن أن يكون هنالك انتقال وتحول من نظام استبدادي وشمولي لنظام ديمقراطي تعددي والاجابة على هذا التساؤل يكون بإيجاد قدر كبير من التأمس اي ايجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون أن تكون المؤسسات السياسية وسيلة لانعدام الاستقرار وفي ذات الوقت يفترض أن يكون هنالك قدرة على التكيف والتأقلم والتعقيد والتشعب في بنية النظام ومن ثم وجود استقلالية وتماسك. وهنا يبدو الفارق بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة والذي يكمن في درجة الحكم لا نوع الحكم فاذا ما كان نوع الحكم معتمداً على الاجماع والجماعية

¹. نفس المصدر السابق، ص: 180

². جلال عبد الله معوض، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، دراسة نقدية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الاسيوية، 1997، ص: 26

³. للتفصيل ينظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص: 170

والشرعية والتنظيم والفعالية والاستقرار عد النظام متقدماً، وإذا لم تتوفر فيه كل هذه السمات عد متخلفاً.¹

وتكاد تكون الكيفية التي يستطيع عن طريقها المحكومين التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم هي السمة الغالبة التي ميزت المجتمع السياسي الحديث عن التقليدي يضاف اليه إضعاف النخب التقليدية والشرعية التقليدية للحكام عن طريق الزيادة في المسؤولية الايدلوجية والمؤسسية للحكام تجاه المحكومين والذين يمتلكون السلطة الكامنة.²

وعلى الرغم من أن المدارس الغربية والاتجاهات الخاصة بها قد ركزت على موضوع تعزيز سلطة الدولة وتحويل أنماط العلاقة داخل مؤسساتها بما يماثل النمط السائد داخل المجتمعات الغربية، ولقد عدت مثل هذه النظرة بمثابة نظرة مختزلة للاختلافات الكبيرة بين المجتمعات الشرقية والغربية، في حين إن التحديث يفترض أن ينطلق من الاعتراف بوجود خصوصيات لبعض المجتمعات ومنها بطبيعة الحال المجتمعات العربية وطبيعة هويتها ومعتقداتها الدينية وطبيعة مكونات مجتمعاتها المتنوعة والمختلفة.

وعلى هذا الاساس فالتحديث يختلف تماماً عن التغريب فلا يمكن الاقتباس بشكل كامل من الانموذج الحضاري الغربي رغم أن مثل هذا الاتجاه قدم جملة من المقومات الخاصة بضرورة الاقتباس من نماذج التحديث الاوربية منها ما كان تاريخياً وتجلي بمسيرة تنمية المجتمعات النامية والتي كانت تفتقد للمعيار النظري الواضح، ولهيمنة الانموذج الحضاري الغربي ونزعت المركزية في تقديم تجاربه الخاصة بالتحديث والتنمية وعدها بمثابة الانموذج الامثل والافضل لتغيير واقع الشعوب التي وقعت تحت الهيمنة الاستعمارية وتحولها لدولة سائرة بطريق التنمية، وبطبيعة الحال واجهت مثل هذه النظرة الخاصة بالتحديث عوائق كثيرة لعدم تبينة الشروط الخاصة بالتحديث، كما دلت تجارب التنمية المختلفة على عدم وجود نماذج جاهزة لسياسات التنمية نظراً لخصوصيات السياق الحضاري والبيئي والدولي والذي تمت فيه هذه التجارب التنموية.³

إن التحديث هو في حقيقة الامر التزام مفتوح على تعدد من النماذج والحلول المبدعة كما إنه لا يختزل العملية الحضارية إلى علاقة احادية الاتجاه بين طرف فاعل وآخر منفعل، بل يفترضها شراكة متبادلة لا يكون فيها فعل بلا انفعال ولا انفعال بلا فعل، وعلى النقيض من التغريب الذي يؤسس العملية

¹ . صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، لندن، دار الساقى، 1993، ص:14-16

² . Eisentdat, Bureaucracy and Political Development, in Joseph La Palomara, Bureaucracy and development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1963, pp:98-100

³ . للتفصيل ينظر: برتراند بادي، الدولتان، السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الاسلام، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، 1992، ص:7

الحضارية على إنها قطيعة مع الهوية يؤسسها التحديث على إنها استمرارية واتصالية يكون فيها التماهي مع الآخر ممكناً دون نزع للهوية.¹

المبحث الثاني: إمكانيات ومعوقات بناء مجتمع معرفي في المجتمع العراقي

إن قضية بناء انموذج تحديثي خاص بالمجتمعات النامية ومنها المجتمع العراقي تدفعنا لمعالجة واحدة من أهم التحديات التي تواجه بناء النموذج التحديثي في عالم اليوم الا وهو عدم امتلاك الشروط الخاصة بالدخول في مجتمع المعرفة الحديث ذلك المجتمع الذي يقوم على عناصر اساسية ثلاث الا وهي المعرفة والتنمية والحرية وارتباط هذه العناصر واحدة بالآخرى يفضي إلى بناء انموذج تحديثي قادر على مواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية على صعيد تبينة المعرفة ولابد من القول إن مخرجات المعرفة اتجهت لتنفيذ الجهود التي ترمي لإجراء تحديث اقتصادي واجتماعي وثقافي وصولاً لتحديث سياسي شامل يتجاوز الانماط التقليدية التي عرفت الانظمة السياسية العربية واخلقها في بناء انموذج حديثي شامل رغم حصولها على الاستقلال السياسي الناجز منذ بدايات القرن الماضي او في منتصفه، في الوقت الذي سرعت فيه دول حصلت على استقلالها بعد الدول العربية من وتائر اكتسابها لآليات المعرفة الحديثة والتي تحولت منذ العقد الأخير في القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر من ثلاثية المعرفة والتنمية والحرية إلى ثلاثية المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا.

وتتقاطع في مجتمع المعرفة التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع بشكل تفاعلي تحتضنه بيئة تمكينية تهيء له المؤسسات والتشريعات وهو يقوم على الحرية والتواصل والانفتاح ولم يعد تكديس الكشوفات العلمية هو الاساس في مجتمع المعرفة بل أضحت منهجاً يطال قواعد النظر إلى جملة معطيات منها ما يتعلق بالعالم الطبيعي والانسان والمجتمع والقيم، وتتجلى قوة المعرفة في شتى الاشكال وبوجه أخص في القطاع التقني وهنا يبدو ضعف المجتمعات العربية إذ بقت عاجزة عن انتاج المعرفة التقنية ولا تأتي مشاركتهم إلا في اطار الفضاء المنتج لها أي الفضاء الغربي.²

ولعل من أهم المعوقات التي تحول دون وجود مجتمع معرفي حديث ومتطور في العراق ما يتجلى بضعف التمويل المكرس للبحث العلمي حيث يعد الاكثر انخفاضاً في العالم، كما تتبنى أغلب الحكومات العراقية المتعاقبة نهجاً يقوم على محاولة اكتساب تقنيات المعرفة عبر تعاقد مع الهيئات الاستشارية والتعاقدية الاجنبية لإنشاء المشروع بالكامل وهو ما عمق من التبعية التقنية والاقتصادية ولم يوفر سوى فرص قليلة للعمل، ولم يترك بالتالي إمكانيات كبيرة لإجراء نوع من التحديث على البنى المؤسسية في المجتمعات العربية.

¹ . جورج طرابيشي، المثقفون العرب والتراث، التحليل النفسي لعصاب جماعي، لندن، دار رياض الرئيس، 1991، ص: 81

² . فهمي جدعان، رياح العصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص ص: 14-15

ولابد من التأكيد على حقيقة أساسية ألا وهي عدم وجود تطور تقني معرفي في المجتمعات العربية يمكن أن يشار إليه بالبنان ويعود ذلك لأسباب عديدة منها إن التطور التقني المعرفي عملية باهظة الكلفة تتطلب وجود قاعدة إنتاجية واسعة ومتحركة ، تنشأ طلباً اجتماعياً على التطور المعرفي التقني وفي ذات توجد سوقاً ضخمة تبرر وجود التكلفة العالية لمثل هذا التطور المعرفي.

لابد من القول إن أهم التحديات التي تواجه تطور النظم المعرفية والتقانية المعرفية في المجتمعات العربية تتجلى بغياب الفاعلين الاجتماعيين على صعيد الدولة أو القطاع الخاص والذين لهم مصلحة أكيدة في التطور المعرفي، كما إن تحقيق نسق فعال للبحث والتطوير التقني في المجتمعات العربية يستلزم توافر النوايا والرغبة الفعلية التي تتمثل في وجود التزام جاد من صانعي القرار بتبني حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لتعزيز ودعم العمل في مجال البحث والتطوير واحترام حقيقيي للعلم والمعرفة، من جانب افراد المجتمع، ورغبة صادقة في استمرارية مواكبة التقدم العلمي المضطرد.¹

يضاف إلى ما ذكر آنفاً ضرورة التعاون بين كل مؤسسات البحث العلمي والجامعات والتطوير المستمر لنظم التعليم ومراكز البحث ولا سيما تلك التي تتعامل مع الأبحاث الأساسية والتطبيقية ومما لا شك فيه إن تعاون كل هذه القطاعات سوف يؤدي إلى تحويل الانتاج الفكري التقني إلى قيمة اقتصادية فاعلة في المجتمع وبالتالي تكون القدرة على التحديث أو إجراء عملية تحديث سياسي ممكنة.

ولا يقل المعوق الاجتماعي أهمية عن المعوق السياسي في تأخر لحاق المجتمع العراقي بركب النظم المتطورة في مجال المعرفة وتقنيات المعرفة، ولعل توفير حوافز للبحث العلمي والابتكار تأتي في مقدمة الوسائل التي تؤدي إلى تميز في المكانة الاجتماعية لمكتسبي المعرفة والباحثين عن التجديد والتطوير، وبطبيعة الحال تؤدي زيادة الحوافز إلى المزيد من الأبحاث وإعطاء لماء والباحثين مكانتهم الطبيعية وبالتالي لعبهم لدور بارز ومؤثر في المجتمع بديلاً عن القوى التقليدية وهو ما يعزز فرص التحديث السياسي.²

وترتبط سياسات البحث والتطوير وإمكانية نجاحها بوجود تغيير جذري في دوافع النخب من الباحثين، وزيادة في إنتاجية أنشطة البحث وهذا ما يدفع بمراكز البحث العلمي والجامعات للتركيز على النتائج والانجازات وتطوير الاداء.

وتفتقد أغلب مراكز البحث العلمي في العراق كما هو الحال مع اغلب المجتمعات العربية لمنهجية البحث العلمي فيما يخص تطوير أساليب الاستدلال والاستقراء والاحصاء والتي تعد عوامل أساسية ومهمة لصياغة التجارب وتحليل نتائجها.

¹ .انطوان زحلان، العولمة والتطور التقني، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص: 77

² .احمد شوقي، مغزى القرن العشرين، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 1999، ص: 54

لقد دأبت سياساتنا الاقتصادية على اهمال العائد الاقتصادي المترتب على المعرفة وتجاهلت التغييرات العالمية وحاولت دائما تغليب اللهجة الخطابية في الترويج لعمل المراكز واغفال السبلات وعدم طرحها وتعاني المراكز البحثية من ضعف في التدريب وتنمية الموارد البشرية، ويلزم عملها الاعتماد على الهيكلية البيروقراطية ووجود فساد اداري في ظل وجود انظمة ادارية جامدة تعامل الجميع بنفس المقياس ولا تعطي للمتميز ما يشجعه على مزيد من البذل والعطاء.

ويلاحظ في المراكز البحثية في العراق ان هنالك ضعف في مستوى ونسبة مساهمة القطاع الخاص في المؤسسات البحثية مقارنة بمساهمة القطاع الحكومي في تمويل مراكز البحث بحوالي 80-85% في وتنعهد اي نسبة أو مساهمة للقطاع الخاص في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البحث العلمية ومراكز البحث في بلدان اخرى إلى نسبة كبيرة تصل الى 75-80%، ولعل الاسهام الضعيف من لدن القطاع الخاص في المؤسسات البحثية يعكس عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدوى فائدته وعدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي.

ولقد سادت في مراكز البحث العلمي الية صنع القرارات من اعلى والتنفيذ يفرض على ادارات المراكز وقياداته بدل ان تكون المشروعات الخاصة بقوانين البحث العلمي نابعة من المراكز البحثية كما لم تتوفر لحد الان الية واضحة للبحث العلمي في البلاد. ويلاحظ ان قانون مجلس البحث العلمي والذي صدر في الحادي عشر من تشرين الاول في العام 1980 قد حدد الهيئات والمراكز المشمولة بالعضوية في المجلس ولم يكن من بينها أي مركز بحثي مختص بالعلوم الاجتماعية والانسانية مع العلم ان ديباجة القانون قد تضمنت الاشارة الى ان احد اهداف المجلس هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد والحال انه لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية وبالتالي تنمية مستدامة ما لم يكن هنالك دراسات متخصصة في العلوم الاجتماعية والنفسية التربوية، مع العلم ان قانون مجلس البحث العلمي والذي صدر في العام 1967 كان أكثر انصافاً من زاوية التطرق الى شمول الاختصاصات التي تعمل على رفد الاقتصاد الوطني بمقوماته الرئيسية وهذا يعني اشراك التخصصات المختلفة في مجلس البحث العلمي ومن المفارقات التي تدل على عدم الاهتمام بمراكز وهيئات البحث العلمي بقاء قانون مجلس البحث العلمي والذي سنه النظام البائد معمولاً به وهو الذي يعكس العقلية الضيقة والسياسة الحزبية الشمولية والتي تتناقض بشكل كامل مع الروح العلمية المنفتحة.¹

ولا بد من القول ان هنالك انعدام للصلة بين مراكز البحث العلمي والمجتمع اذ يبتعد اغلب الباحثين عن كتابة بحوث قد تساهم في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع والبحوث التي يقدمها الباحثون هي في الاعم الاغلب بحوث فردية لأساتذة وتدرسيين يحاولون نشر بحوثهم لأغراض الترقية

¹ .للتفصيل ينظر: الوقائع العراقية، العدد(3946)2-9-2002

أو السمعة، والبحوث في الاعم الاغلب أضعف من ان تساهم في حل مشاكل المجتمع أو تعمل على تقدمه، كما عانت الدراسات والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية من هيمنة الفكر الواحد في الحقبة الممتدة بين الاعوام 1968-2003 ورغبة من الاساتذة والباحثين بتجنب أي اشكاليات مع النظام وثقافته الحزبية عمدوا إلى الكتابة عن بلدان اخرى متناولين تجارب سياسية في بلدان افريقيا واسيا امريكا اللاتينية دون أن يكون لبحوثهم أي تأثير سواء في الواقع العراقي أو في البلدان التي تم الكتابة عن تجاربها السياسية.

وتفتقد مراكز البحث العلمي في العراق للحرية الاكاديمية الحقيقية والتي وان اضحت متاحة بشكل اكبر مما كانت عليه في حقبة النظام السابق الا ان الباحث في مجال العلوم الاجتماعية لا يزال يعاني خوفاً وقلقا من التعبير عن بعض القضايا ذات الطابع الاشكالي والتي تمس السياسة والفكر السياسي سيما اذا تقاطع مع موروثات دينية، ويفترض ان تقوم الجامعة بضمان الحريات الاكاديمية والبحثية للباحثين ولا سيما في ابداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر بعيداً عن القيود أو الموانع التي تضعها السلطة أو العرف الاجتماعي، وهنا تبرز المشكلة الاساسية والتي تعاني منها مراكز البحث العلمي والجامعات أساساً والتي تتجلى بعدها جزءاً من الاجهزة الحكومية واعتمادها على الدعم المالي والاداري والحكومي وهذا يعني قيام الاجهزة التنفيذية بفرض جملة من الصيغ الانماط على الجامعات دون تحليل أو تشخيص لواقع هذه المؤسسات البحثية، وينتج عن ذلك علاقات غير سليمة ومشوهة مما يفقد المركز البحثي ميزاته وسماته الشخصية والاكاديمية.¹

وهناك ضرورة لان تركز المؤسسات الاكاديمية في المجتمعات العربية على اربع مقومات أساسية لتنفيذ البحث العلمي والتطور المعرفي التقني وهي: 1. تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات المحلية والاقليمية والعالمية؛ 2. تجميع ونشر المعرفة؛ 3. تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص؛ 4. تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية.²

ولابد من القول ان الدولة التي تتكيف مع قيم ومصالح العاملين المتعلمين تعليماً عالياً والمتعلمين بمهارة عالية والذين سوف يسعون حتماً إلى حياة أفضل على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي كما ان نظم ابتكار التكنولوجيا وتكييفها والتبادل الحر للآراء والمعرفة سوف تفضي لدور أكبر للعاملين المتعلمين عالياً والمتمتعون بمهارة عالية والذي يرجح أن ينادون بالدفاع عن حقوق الانسان والحريات المحمية بسلطة القانون ويتبنون فكرة الحكم الرشيد وأن يطالبوا بالوصول إلى المجال العام والمشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة وسوف يعمل الرأي العام على منح العاملين المهرة والتقنيين مالكي المعرفة الشرعية اللازمة على الادارات الموجهة لتقديم الخدمات المستجيبة والكفوء والشفافية والمتحلية بالمساءلة

¹ .للتفصيل ينظر: عبد الله بو بطانة: الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية، الكويت، مجلة عالم الفكر، العدد(12)، ايلول، سبتمبر، 1988، ص: 12-14

² . نف المصدر السابق: ص: 56

وسوف يصبح التعليم مدى الحياة وتقانة المعرفة والاتصالات هي القاعدة، وكذلك التسامح والتعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي والبيئة النظيفة وكلها من أهم المقومات الاساسية لوجود تحديث سياسي في أي مجتمع من المجتمعات.¹

وتواجه المجتمعات العربية في واقع الامر عقبة اساسية تتعلق بطبيعة الانتقال لمجتمع المعرفة ولقد أدى ذلك إلى تحويل عملية انتاج المعرفة على اساس الربحية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كلف الحصول على موارد المعرفة. وكذلك ارتفاع كلف إنشاء البنى التحتية الخاصة بالمعلومات فائقة السرعة، كما يشكل النزيف المستمر للعقول العربية سواء ما كان منها فعلياً تم عن طريق الهجرة أو عن بعد بواسطة الانترنت سيما بالنسبة للنخبة المتخصصة في مجال تقنيات المعلومات ولعل الميزة الاساسية للعصر المعرفي هي تحول رأس المال المادي إلى فكر بشري وهذا استدعى من المجتمعات الانسانية التنافس على العاملين المتعلمين تعليماً والمتتمتعين بمهارة عالية وبطبيعة الحال تدفع الظروف السياسية المتوترة وغير المستقرة في المجتمعات التي تفتقد لأي شكل من أشكال التحديث السياسي بالخبرات الماهرة والمتعلمة للهجرة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لكثير من المجتمعات العربية قد يدفع بها للخروج من حلية المنافسة في ميدان البحوث والتطوير المعرفي.²

وتشكل سرعة تقنيات المعلومات والاتصال عاملاً اضافياً يساهم في صعوبة اكتساب وتطوير المعرفة التقنية إذ انه يجعل من القرار التنموي الاستراتيجي رهناً بتوصيات الخبراء التكنوقراط والذين يهتمون غالباً الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وهو ما يترك أثراً سلبية على اليات التحديث السياسي. كما إن التغييرات السريعة في تقنيات المعرفة والمعلومات تتطلب إجراءات تشريعية سريعة وهو عمل لا تستطيع القيام معظم الهيئات التشريعية في البلدان العربية وهو الامر الذي أدى لوجود فجوة تنظيمية وتشريعية قد تعيق ولدرجة كبيرة اليات الانتقال والتحول السياسي.

ويستدعي دخول المجتمعات العربية لعصر المعرفة مشاركة كاملة للمرأة وتمكينها وعن طريق الايمان بان عنصر المساواة بين الجنسين يعني وجود منظومة متكاملة يتداخل فيها الجانب القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ولتأسيس شروط المواطنة المتعددة الابعاد ولا يمكن بأي حال من الاحوال حصر المرأة بالتعليم الاولي دون الدخول لميدان تقنية المعلومات ودون ربط التعليم والمشاركة الكاملة في أدوات عصر المعرفة بكونه حقاً للمرأة واستكمالاً لشروط حريتها.³

وتعاني معظم المجتمعات العربية من ممارسة بعض القوى التقليدية والمحافظة جملة من الضغوط السياسية وعوامل الاكراه الثقافي مما يعزز من مكانة القوى التقليدية ويولد خيارات تتناقض بشكل تام مع

¹ . للتفصيل ينظر: United Nation Development Programme, Arab Human Development Report, 2002, Jordan, 2002, pp:6-7

² . علاء عبد الرزاق، هجرة الكفاءات العراقية ، الاسباب، النتائج، دراسة في العوامل الطاردة للخبرات العراقية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 201، ص:21-25

³ . United Nations Development, op.cit:p:10

خيارات العدالة والتنمية والحرية، وتضع جملة من العراقيل امام ظهور مجتمع معرفي متطور وحديث من الممكن ان ينقل المجتمعات العربية لأفاق من التطور المادي والمعنوي.

ولابد من القول ان الدخول في عصر المعرفة يستدعي وجود عقلانية في التدبير الاقتصادي بالإضافة لعقلنة الحياة السياسية وعصرنة الحياة الاجتماعية بمختلف جوانبها وقدرات على التواصل مع الآخر دون الاحساس بالنقص، ذلك ان التعليم أساساً يلعب دوراً أساسياً في ترشيد الاستهلاك المفرط وتعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق تنمية قيم الانصاف والاستدامة والتضامن، ولابد من الايمان بحقيقة أساسية الا وهي ان التقنيات المرتبطة بعصر المعرفة لا يمكن اكتسابها بالوفرة المالية فامال لوحده لا يصنع مجتمعاً للمعرفة ولا يوفر البيئة الممكنة التي تؤهل قيام اقتصاديات المعرفة، ذلك ان البنى الخاصة بمجتمع المعرفة تضم شبكة واسعة من الاليات التي ترتبط بإشكاليات العقل والاستنارة الفكرية والعلمنة الحداثية والحرية المرتبطة بالمسؤولية والتي تتشابك بشكل لا يمكن الفكك منه مع الجهود الرامية لتحديث الانظمة السياسية العربية وعقلنة ممارساتها وصولاً للعبها لدور أكثر ايجابية وفاعلية في عالم أضحى ثروته المعرفية هي القاعدة التي تنطلق منها اطرافه الرئيسة التي تستحوذ على انظمة معرفية متقدمة لممارسة التأثير على الاطراف الاقل اكتساباً وامتلاكاً لتقنيات المعرفة الحديثة.

الخاتمة والاستنتاجات

يصح القول إن هنالك ارتباطاً عضوياً بين أسس المعرفة ومخرجاتها وبين اليات التحديث السياسي وأدواته، كما يمكن للتحديث السياسي هو الآخر أن يوفر البيئة الممكنة للثورة المعرفية والتكنولوجية بما يمنحه من قيمة عليا للعلم ومخرجاته بمختلف الجوانب من علوم تطبيقية أو انسانية واجتماعية. فلو تتبعنا التعريفات التي وضعت وصيغت لكل منهما لوجدنا مثل هذا الترابط كامناً في التحول الذي يترافق مع بدايات إدراك الانسان لطبيعة وجوده ودوره في الحياة، ومع هذا الادراك يتم تغيير الواقع والذي قد يفرض جملة من العقوبات التي يراد منها الحيلولة دون ممارسة الانسان لحرياته ولبنائه نظامه المعرفي الخاص.

لقد فرضت تقنيات المعرفة ومجالاتها اشتراك الانسانية بجملة من التكنولوجيات المتقدمة والتي توحد الناس وتطرح طرقاً جديدة في التفكير بالكيفية التي يتواصل بها افراد المجتمعات المختلفة والمتنوعة عبر حدود الدول الامم، إن المعرفة هي معرفة وإدراك موضوع ما معرفة موضوعية، ويمكننا أن نفترض ان الذكاء الذي ينظم العالم يقوم في الوقت ذاته بتنظيم نفسه بالإضافة إلى ذلك فان المبدأ الذي يمكن أن تتمثل تجاربنا عن طريقه يحل محل مبدأ فعلية الحقيقية، وهنا تبدو المعرفة كمجموعة من التجارب الملائمة وكنوع من السلوك والتفكير ولم يعد العلم يعطي تجسيداً لماهيته بل الحقيقة ذاتها هي التجسيد وعلى هذا الاساس تصبح المعرفة تجديداً للفرص أو تشكيلاً لها، وتصبح المعرفة قادرة بذاتها على إنشاء شروطها وأدواتها.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة ، ولا سيما المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وأدت العولمة إلى إسقاط حواجز المسافات والزمن، وفسح المجال للمعلومات أن تتدفق ، عن طريق شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولا سلكية، ربطت كل سكان المعمورة في دائرة واحدة مغلقة أتاحت لهم التفاعل والتداول والتباحث في أمور لم تكن متاحة للأجيال الماضية، وأصبح التقدم التكنولوجي هو الحلقة الحاسمة لتحقيق التقدم الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك كله أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساساً على المعرفة العلمية، أو الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث المدنية والتكنولوجية. وهي المعرفة الجديدة التي تحولت إلى سلعة أو إلى خدمة أو إلى هيكلية أو إلى طريقة إنتاج. وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو 80% من اقتصادها. ومعنى ذلك أن أصبح مجتمع المعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم ويعرف، ويتعلم ليتعلم، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته. وتتولد عن طريق مثل هذه الثورة المعرفية رؤى وتصورات جديدة تخص الأنظمة السياسية ومنها الأنظمة السياسية العربية والتي لم تعد هيكلية بعضها ملائماً للتطورات المعرفية الحديثة، وبالتالي أضحت تجديد وتحديث مؤسساتها السياسية مطلباً ضرورياً لبتلاءم مع معطيات العصر التقني المعرفي، فإذا ما أخذنا تعريفاً مبسطاً للتحديث السياسي بكونه ((عقلنة عملية اتخاذ القرارات السياسية وضبط كفاءاتها الادارية وفي ذات الوقت زيادة إحساس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات عن طريق زيادة وعيهم السياسي وتبنيهم لأفكار سياسية متوائمة مع التطورات المعرفية الحاصلة))، وهو ما يعني تغييراً في البنى التقليدية التي كانت تتحكم في مفاصل الحياة السياسية في المجتمعات العربية، ومثل هذا التغيير يستدعي علاقة ترابطية بين العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية وعن طريق هذا الترابط يمكن ان تنشأ العلوم الاجتماعية والانسانية مناهج بحث جديدة وطرق تفكير جديدة فلا يمكن للجوانب التقنية والتكنولوجية أن تأخذ الاولوية في مجتمع المعرفة دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية وهنا تبدو الضرورة لازمة لبلورة نموذج عربي يهيئ المجتمعات العربية لامتلاك أسس المعرفة نموذج يقوم على الابداع وينأى عن التقليد وتكرار تجارب الآخرين والتي لم تعد بفائدة تذكر على المجتمعات العربية، إن امتلاك ناصية العلم والمعرفة تقتضي بناء ذات عارفة ومدركة لمكوناتها من عوامل مساعدة وأخرى سلبية وعن طرق هذا الادراك يمكن تلافي كثير من الفجوات التي تحول دون وصول المجتمعات العربية لبناء النموذج المعرفي القادر على منافسة التجارب العالمية الأخرى والعودة كأمة رائدة في مجال العلم والمعرفة.